الثورة
الاربعاء 29 ذو الحجة 1433هـ 14 نوفمبر 2012م العدد (17528)

هل سيكون الحوار منجزا ثالثا في نوفمبر؟

أحمد يحيى الديلمي

* .. هل يضيف اليمنيون محطة ثالثة للانتصار والتغلب على موروثات التخلف الاجتماعي في ٠٣ نوفمبر ٢١٠٢م المحطة الأولى كانت في ٠٣ نوفمبر ٧٦٩١م عندما تتوج نضال اليمنيين بخروج آخر جندي من جنود الاحتلال البريطاني.

المحطة الثانية في ٠٣ نوفمبر ٨٩٩١م بتوقيع اتفاق عدن التاريخي الذي مهد لإعادة تحقيق الوحدة في ٢٢ نوفمبر ٠٩٩١م.

أعتقد أن هذا هو ما ضاعف الأمل والتفاؤل بنجاح الحوار لدى أبناء الوطن اليمني عامة بما يوحي أن اللجنة الفنية اختارت الزمن بدقة ووضعت الخلفية السابقة في حسبانها على أمل أن تتوج حوارات اليمنيين بإنجاز تاريخي هام يعيد اللحمة بين أبناء الوطن الواحد انطلاقا من مبدأ المساواة والتعايش وفهم ثقافة الاختلاف باعتبارها قاعدة للتآلف والسباق الحضاري في ميادين الإبداع والإنجاز إضافة إلى تعزيز المسيرة النضالية وتلبية رغبات شباب الثورة والتغيير كأساس لتكريم تضحيات الشهداء الذين بذلوا أرواحهم رخيصة من أجل استعادة روح الثورة وتمكين المواطن من استعادة الحرية والكرامة والحقوق المسلوبة.

وكلها آمال وتطلعات مشروعة ومن السهل تحقيقها بعد أن اسقطت الثورة الأصنام وأزالت حواجز الخوف والمطلوب أن تتوفر إرادة وطنية صادقة لدى الأطراف التي ستشارك في الحوار.

من المفارقات العجيبة أن بعض القوى السياسية تحدث عن الحوار من منظور ضيق وأفق ذاتي يجسد الأحلام المريضة في الاستئثار وإثبات قوة الحضور.

هذا الخط المقوت يمثله أصحاب المصالح المتعلقين بآفاق الغلبة والقوة وإثارة الفتن ودعم قوى وهمية توحي للآخرين أنها تحكم وهي خارج السلطة.

قال لي عدد من شباب الثورة إننا نحترم كثيرا توجهات الرئيس عبدربه منصور هادي ورغبته الصادقة في أن تتخطى البلاد الأزمة الخانقة، نأمل أن تقتدي به القوى الفاعلة وأن نجعل مواقفه معياراً لفهم آلام الوطن وتلمس هموم المواطن.

مطلوب من الجميع مراعاة الحساسية وصعوبة التحديات التي تكتنف المرحلة وأن تبذل الجهود الفردية والجماعية لتجاوز كافة الصعوبات وتوفير الأجواء الملائمة للتجانس والتآلف والتسامح وتسخير الحوار لمناقشة المشاكل الأساسية ممثلة.

- المشكلة الجنوبية.
- الإسهام في إعادة صياغة الدستور.
- مشكلة صعدة.
- وضع مقومات البناء الديمقراطي السليم.
- الاشكاليات التي تحيط بعملية الانتقال إلى الدولة المدنية بمفهومها الحضاري القائم على الديمقراطية والعدل والمساواة وصولا إلى حماية المنجزات والمكاسب وإحاطتها بمنظومة قيمية وثوابت أخلاقية تحمي الحقوق وتحدد الواجبات على أساس عادل.

وأضاف الشباب: ما يجب أن يدركه الجميع أن الجوهر الوطني الشبابي للثورة مزق أقنعة الزيف التي كان البعض يتوارى خلفها وأن الشباب اليوم في حالة ترقب حذر لممارسات الترف السياسي والانحرافات التي تتم باسم الثورة.. وفي اللحظة الحاسمة سيتم كشف المستور ومحاسبة كل من استغلوا حالة الانفلات والفوضى في المرحلة الانتقالية لجني المكاسب ونهب مقدرات الشعب.

لا أخفي أن كلام الشباب بعث عندي الأمل والثقة بالمستقبل.

صالح عبد الخولاني والبيض

* عقب توقيع ٠٣ نوفمبر ٩٨٩١م في عدن تولدت فكرة الزيارات بين المحافظات في الشمال والجنوب وتصدرت محافظة إب المهمة وكان المحافظ يومها الأخ المناضل صالح عباد الخولاني ، في آخر لقاء جمعني به تحدث عن أهمية تلك الزيارة ودورها في تقريب وجهات النظر، وبدى في غاية الإعجاب بمواقف الاستاذ علي سالم البيض مشيرا إلى أنها اتسمت بالشجاعة والإقدام والتأييد المطلق للوحدة في حين أخذت بعض قيادات الحزب جانب الرفض والممانعة وتهويل العواقب إلا أن مواقف البيض كانت حاسمة قربت اليوم الموعود واسقطت كافة الذرائع، ومما قاله في لقاء موسع حضره الاخ صالح إلى جانب قيادات الحزب وممثلي الجبهة الوطنية (إن الحصول على منصب مدير عام في دولة الوحدة خير من منصب وزير في ظل التشطير).

وهناك مواقف أخرى للأستاذ البيض جسد من خلالها سمو الانتماء والسلوك الوحدوي الصادق وهو ما يضع علامة الاستفهام على التصلب والدعوة إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء .. هناك إقرار بفداحة الأخطاء البشعة التي مورست في المناطق الجنوبية إنما العقل والمنطق يبرئان المنجز التاريخي من تبعاتها. للأسف كان الأخ صالح عباد الخولاني من ضحايا تلك الممارسات لا لشيء إلا لأنه تمسك بمنطق الدولة عندما تحمل عباد المسؤولية في محافظة حضرموت فلقد تعامل بأفق وطني وحدوي وسعى إلى تطبيع الأوضاع بتجذير معاني الأخوة والألفة والمحبة وإزالة الترسبات التي علقت بالنفوس في زمن التشطير عبر حماية الحقوق والممتلكات وفرض هيبة القانون والدولة، وهذه المواقف أزعجت أصحاب القرار وكانت سبب إزاحته وفي هذا دليل على الظلم والإجحاف الذي طال كل اليمنيين، وهذه الحقيقة يجب أن يضعها الجميع في الحسبان للتفكير في قيام الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والعدل والمساواة التي تحمي الجميع وتقود المسيرة إلى بر الأمان.

الحوار .. مرة أخرى ممنوع الفشل

عارف الدوش

● تحت عنوان « تحذيرات وفشل الحوار ممنوع « كتبت مقالاً نشرته الثورة الغراء بتاريخ ١٠يونيو ٢٠١٢م تناولت فيه صعوبة خروج البلاد من عنق الزجاجة ومخاطر العودة إلى المربع الأول مستنداً إلى التحذيرات التي طلقها الرئيس عبدربه منصور هادي من خطورة تعرض البلاد «لانتكاسة» إذا لم تلتزم الأطراف السياسية بمحددات التسوية وتوفير الظروف المطلوبة لإنجاح الحوار الوطني وما تلاها من تحذيرات وتهديد من قبل رعاة التسوية العشرة بما في ذلك بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بعقوبات جدية ضد المعرقلين للتسوية وها نحن اليوم على مقربة من انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بعد ٦ أشهر من ذلك ولا زلنا نسمع ونقرأ تحذيرات وتهديدات مشابهة من هنا وهناك لكن الأجمل اليوم الأخبار السارة التي جاءت من القاهرة عقب اجتماع المبعوث الدولي جمال بن عمر مع قيادات جنوبية في الخارج وبصيص الأمل وأحاديث وتصريحات التفاؤل إن هناك تقدماً في العملية السياسية بمشاركة فاعلة لقيادات جنوبية في الخارج في مؤتمر الحوار وإن بقي فصيل من الحراك يقوده و يوجه نشاطه نائب رئيس دولة الوحدة قبل حرب صيف ٩٤م علي سالم البيض متمسك بوجهة نظره» فك الارتباط» وهذا من حقه وليس مطلوباً أن يجمع الناس كلهم على رأي واحد ليكن للبيض ومجموعته أو غيره رأي مخالف ولكن ما يهمنا هو الأغلبية ولا نريد الجميع يقولون « أمين» فنحن لسنا في صفوف لصلاة الجماعة وحتى صفوف الصلاة هناك بعض المذاهب لا تقول « أمين» وإنما نريد حواراً وطنياً يناقش قضايا اليمن الكبرى .

٠ واللاعبون في الساحة اليمنية سواء الموالين لطهران أو الرياض أو تركيا أو واشنطن أو موسكو والصين أو حتى الإتحاد الأوروبي مدركون جيداً أن المجتمع الإقليمي والدولي يراقب ويشرف بعيون مفتوحة وآذان نظيفة وأنياب جاهزة للعض بل ومخالب طويلة للخربشة والتهشيم ولن يسمح بأي تداعيات كارثية مثل العودة إلى المربع الأول مربع العنف والاقتتال وتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وبالتالي فإن ضرورة وأهمية انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في موعده المحدد حسب المبادرة وآليتها التنفيذية أمر مفروغ منه إلا إذا كان هناك من يطلب فسحة محددة من الزمن لاكتمال إقناع الرافضين للحوار بالمشاركة أما من يستبعد نفسه بنفسه من المشاركة في الحوار فهذا حقه فهو من يختار الانعزال والانطواء وعليه إن يعي جيداً أن أي عراقيل سيضعها أمام الحوار أو مشاكل سيفتعلها فقوائم العقوبات والإرهاب جاهزة ولا مجال للنقاش أو السماح بأي فشل من أي نوع والمواطن البسيط ناهيك عن أساطين السياسية يدركون جيداً نوعية وكيفية العقاب لمن يتحدى ويقف في وجه الإرادة الإقليمية والدولية ومن لم يستوعب بعد عليه العودة إلى ما جرى في العراق وكيف كان مصير قادته ونظامه « صدام حسين وأعوانه» وما جرى في ليبيا وكيف كان مصير « القذافي وأعوانه» وما جرى في مصر وكيف كان مصير « مبارك وأعوانه» وما جرى في تونس وكيف كان مصير « بن علي وأعوانه» فمواجهة المجتمع الدولي دائماً وأبداً تكون قاسية والملفات كثيرة في أدراج ودواليب المخابرات الإقليمية والدولية يتم فتحتها في الوقت المناسب وما أكثر التهم التي يمكن إلصاقها بهذا الطرف أو ذاك أخفها الفساد والقضايا الإخلاقية وأوسطها تجميد ومصادرة الأموال والمنع من السفر وأغلظها تهمة الإرهاب « والتنسيق والتعاون مع القاعدة ومساعدتها بالسلاح والمال» وهذه أخطر تهمة دولية عقوبتها « طائرة بدون طيار تحمل صاروخاً ذكياً».

٠ ومرة أخرى وثانية وثالثة وعاشرة ومائة وألف ليس مسموحاً بفشل التسوية في اليمن ولم يعد خافياً ولا سراً أن المجتمع الدولي شريكاً في أنجاح الحوار والتسوية السياسية وليس مراقباً وناصحاً يمكن قبول نصائحه أو رفضها فالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تم دعمها بقرارين دوليين وبيانات من مجلس الأمن والأمر لا علاقة له بالحديث عن مصادرة القرار اليمني ووضع اليمن تحت الوصاية الإقليمية والدولية فهذا من قبيل كلام التضليل والكسب السياسي وبنود الدعاية والتحريض لحشد الناس واستقطاب الأنصار وهو كلام لا يصمد أمام حقائق ومعادلات العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية وأمام المتغيرات فيما يتعلق بمفهوم السيادة فالجميع في الداخل والخارج قبلوا التسوية السياسية التي تعني في نتائجها خروج اليمن من عنق الزجاجة بانتقال السلطة عبر شرعية انتخابية وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني لتهيئة البلاد للمرحلة القادمة بدستور جديد وشكل نظام حكم جديد يتوافق عليه الناس خلال مؤتمر الحوار الوطني والسير باتجاه انتخابات رئاسية وبرلمانية تنتج سلطة جديدة ويمن جديد غير مسموح له حسم خلافاته بالقوة أو تهديد الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي كونه يقع على مقربة من أكبر خزان نفطي في العالم .

٠ وأخيراً لم يبق أمام القوى السياسية ومكونات الشعب اليمني سواء تلك التي وقعت على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية أو التي لم توقع إلا العمل على نجاح مؤتمر الحوار الوطني والتسوية السياسية من خلال عدم وضع العراقيل والتعامل بعقلانية مع ما هو ممكن ومتاح وعلى طاولة الحوار يتم طرح جميع المشاريع وتناقش جميع الخيارات بحرية وما سيتفق عليه المتحاورون سيضمن تنفيذه الرعاة الإقليميون والدوليون الذين هم شركاء في تنفيذ التسوية السياسية. كنت أتمنى إن يشارك فصيل علي سالم البيض في الحوار ويطرح رأيه بقوة « فك الارتباط» ويتمسك به حتى ولو لم يؤخذ به ضمن نتائج الحوار لكنه اختار الانعزال والرفض المطلق للحوار أختار إن يكون ضد أغلبية ساحقة محلية وإقليمية ودولية كما إن الدعوات والمطالبات بعدم مشاركة رعاة التسوية في مؤتمر الحوار الوطني من قبل الحوثيين وبعض فصائل الحراك الجنوبي هي من باب المزايدة والرفض والهروب من استحقاقات التسوية السياسية وسوف يحسب ذلك في خانة العرقلة لمؤتمر الحوار الوطني والتسوية

كليات المجتمع .. تصحيح التبعية وضرورة التجسير

م. أحمد سعيد الحاج
ahaj@yemen.net.ye

رغم عمر نظامها الذي يزيد عن ستة عشر عاما ، لا يزال مفهوم كليات المجتمع غامضاً عند الكثيرين من مختلف شرائح المجتمع اليمني ، فالبعض يعتقد أنها تتبع قسم الاجتماع ، ومنهم من يعتقد أنها كليات لتدريس المواد الاجتماعية كالجغرافيا والتاريخ والوطنية او من مؤسسات المجتمع الخيرية ، والكثير من العاملين فيها والعاملين عليها في وزارة التعليم الفني ومؤسساتها المهنية الفنية والتقنية ، لا يرون فرقا بين كليات المجتمع ومراكزهم ومعاهدهم تلك .

وأجد هذه الأمية لكليات المجتمع أمية مبررة ، فالحكومات المتعاقبة منذ إنشاء هذه الكليات والى الآن لم تستوعب أنها كليات في مستوى التعليم العالي ، وقد انعكس ذلك على اضطراب تلك الحكومات في تحديد تبعية هذه الكليات ، فتعاملت الحكومات المتعاقبة مع كليات المجتمع بسياسة الرفع والخفض والإضافة ، حيث رفعتها في بادئ الأمر من تبعية التربية إلى التعليم العالي ، ثم هوت بها بعد ذلك الى وزارة التدريب المهني ، بالرغم من أن كليات المجتمع في كافة دول العالم تتبع وزارة التعليم العالي ومؤسساتها التعليمية .

وللمقارنة السريعة بين كليات المجتمع اليمنية وكليات المجتمع في بعض الدول الأخرى نجد انه لم تقم أية دولة بإلحاق كليات المجتمع بوزارة التعليم الفني ، وان كل الدول او معظمها فتحت أبواب جامعاتها على مصراعيها امام مخرجات كليات المجتمع للالتحاق بها وخاصة الذين لم يحصلوا منهم على فرص مناسبة في سوق العمل . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد ان أكثر من ٨٠ ٪ ممن تم قبولهم العام الماضي في جامعة كالفورنيا مثلا هم من المحولين أو القادمين من كليات المجتمع في الولاية ، كما أن هناك العديد من الدول العربية والإسلامية التي تبنت هذا النظام وبفلسفة قريبة من الفلسفة الأمريكية والتي تتمحور حول خدمة المجتمعات المحيطة بالكليات ، وتوفير احتياجاتهم في كافة مستويات العمالة ، كالمملكة العربية السعودية والتي فيها أكثر من خمسين كلية مجتمع حكومية تتبع في غالبيتها الجامعات الحكومية ، ومعظم كليات المجتمع في الاردن تتبع جامعات حكومية أيضا ، وفي دولة قطر فإن كلية المجتمع يشرف عليها المجلس الأعلى للتعليم ، وهو الحال ذاته في بقية الدول ومعظمها مطبقة لنظام التجسير بين كليات المجتمع وجامعاتها الحكومية.

وفي بلادنا بلاد الحكمة غابت هذه الحكمة ، وحكم على مخرجات كليات المجتمع والمعاهد التقنية بالأشغال الوهمية المؤبدة ، فبرغم معرفتنا جميعاً ان سوق اليمن الاقتصادي ، هو سوق هش لا يستوعب حتي العباقرة من الخريجين ، إلا ان أعرافنا وقوانيننا تقضي بعدم السماح سوى للثلاثة الأوائل من كليات المجتمع والمعاهد التقنية الأخرى بمواصلة دراستهم الجامعية وبشروط مجحفة وإجراءات مضنية .

وما نريد قوله في هذا السياق ان نظام التجسير هو جوهر فلسفة نظام كليات المجتمع ، وهذا ما نطالب به وندعو المجلس الأعلى لتخطيط التعليم الذي يرأسه دولة الاخ / رئيس مجلس الوزراء بتفعيل نظام التجسير بين كليات المجتمع والجامعات الحكومية والجامعات في الدول العربية والأجنبية المطبقة لهذا النظام ، كما نطالب بإعادة النظر في تبعية كليات المجتمع وإعادتها الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كونها بالأصل مؤسسات تعليم عال ، او ربطها مباشرة مع الجامعات الحكومية كما هو معمول به في معظم دول العالم ، الى جانب مراجعة نظام كليات المجتمع مراجعة شاملة وتفعيل دور المجلس الأعلى للاعتماد الأكاديمي في تقييم واعتماد برامج كليات المجتمع القائمة بما يؤهل الطلاب من للالتحاق بسوق العمل او مواصلة دراساتهم الجامعية وبما يحقق الأهداف التي دفعت الدولة إلى تبني هذا النظام .

● مستشار الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع

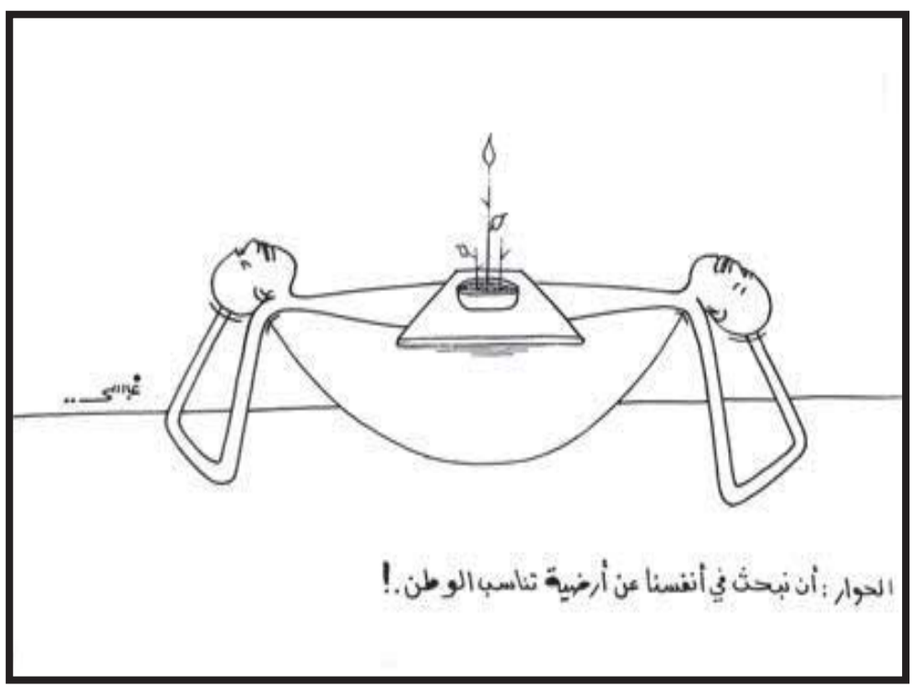

آلم رصاص

ليس وقوفاً على أطلال " الثورة"

أمين الوائلي

جميع الكتاب والصحفيين اليمنيين، والمسئولين الوزراء والرؤساء، مروا من هنا، من (عبر) صحيفة "الثورة". من العقوق بمكان التنكر لـ"أول منزل"، إذا جازت الاستعارة.

الاكتفاء بالفرجة، أمام معاناة وإشكالات جمة تعتصر قلب الثورة، المؤسسة والصحيفة، سلوك غير ودود، وينطوي على قدر وافر من النكران والجحود. أعني الطبقة السياسية والحكومية إجمالاً. ولا أتحدث عن شخوص الحكومة، بل عن الحكومة كسلطة ومؤسسات ومصادر قرار.

من نافل القول إن الإشكالات والصعوبات والتعقيدات، ليست وليدة ساعتها ولا بنت لحظتها. الحال ذاته يتعدى الثورة إلى القطاع الحكومي برمته، بوزاراته ومؤسساته وهيئاته وقطاعاته المختلفة. التراكم المزمن حاضر وفاعل مؤثر في الكافة. لكن، لماذا يتم التعامل مع الثورة كما لو كانت- وهذا في أفضل الأحوال افتراضا- بنت الخالة أو بنت الجيران، ؟!

حتى بنت الخالة، أو بنت الجيران، لا نفرط بهما ولا يجب التفريط. الأمر بخلاف هذا مع الثورة، مؤسسة وصحيفة وطاقم وظيفي وشخصية اعتبارية انطبعت في الأذهان وطبعت شخصيتها على جدران ووجدان نصف قرن من الزمن يمنياً !!

أجدني متعاطفاً مع بيتنا هذا بمن وما فيها، ومتحالفاً مع "الثورة" .. الصحيفة التي بدأتُ عمري معها وبها بائعا ليوميتها في شوارع وأزقة وأسواق وميادين صنعاء، ونهضتُ طالبا وشابا وكاتبا على رائحة أوراقها وقهوة حروفها، وانتهيتُ صحفيا فيها أو لديها. صدقاً، لا أجد كلمات تستوعب المرارة التي تتكدس في الحلق لما ينالها اليوم من إهمال وإجحاف وتهميش وإقصاء عن الواجهة وموقعها الطبيعي هناك...؟!

ليست مشكلة تستعصي على الحل، الثورة كانت حلا أو جزءاً منه باستمرار وخلال جميع المشاكل التي مرت بها وشهدتها البلاد. اليوم يراد لها أن تستهلك نفسها وتاريخها في متوالية إشكالات، أو تستهلكها الإشكالات والصعوبات... هكذا إلى ما لا نهاية !!

شكراً لأنكم تبتسمون ،،،،

Ameenone101@gmail.com

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

وآدم من تراب!!

محمد عبدالله اليدومي

المسلمون مستهدفون من أعدائهم منذ اللحظة التي اتخذوا فيها قرارهم بتعبيد أنفسهم،وتعبيد غيرهم لله رب العالمين،ورفضهم العبودية للعبيد..كل العبيد..مهما كان هؤلاء العبيد..سلطةً..أو جاهاً..أو مالاً..فهم كلهم ينتسبون لآدم عليه السلام وآدم عليه السلام من تراب..!

(رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح)

أنانية مفرطة

توكل كرمان

بعد كل ثورة تغيير كبيرة هناك متذمرون كثر يصعب عليهم العبور إلى الوضع الجديد وتمنعهم انانيتهم المفرطة وربما عجزهم من أن يكونوا جزءا من عملية البناء

صوتي للمرأة

بشير علي عباس المصباحي

في مجتمعنا البائس إذا تنافس رجُل وامرأه لإدارة الشئون العامه في الوقت الراهن وكانا بدرجة متساوية من الكفاءة والنزاهه فسأمنح صوتي للمرأه بكُل تأكيد ...

فهي الأقدر بطبيعتها على فهم معانات المواطن البسيط وأكثر ميلاً للمثاليات وتطبيق القانون من الرجُل وهذا أبرز ما نفتقده في قياداتنا الذكورية الذين يتسببون في كل يوم بالمزيد من الضحايا والكثير من الآلام لأبناء الشعب.